مصدر بالشؤون البحرية بعدن يسرد لـ"الأمناء" ممارسات الخنبشي غير القانونية

الخنبشي يشجع فرع المكلا بالسطو على الإيرادات

هيئة مكافحة الفساد تطالب النائب العام بفتح تحقيق مع فرع المكلا

كيف أوهم مدير فرع المكلا البحسني بأن الإيرادات تخص حضرموت؟

ولماذا يحتجز إيرادات الهيئة البالغة مئات الملايين؟

"الأمناء" قسم التحقيقات:

أكّد مصدر خاص في الهيئة العامة للشؤون البحرية بالعاصمة الجنوبية عدن (المركز الرئيسي) لـ"الأمناء" أن: "نائب رئيس مجلس الوزراء د. سالم أحمد سعيد الخنبشي يشجع فرع الهيئة العامة للشؤون البحرية بالمكلا بالسطو على الإيرادات".

وأشار المصدر أن: "الخنبشي يتعامل مع فرع المكلا مباشرةً، حتى المراسلات يقوم الخنبشي بمراسلة مدير عام الفرع بالمكلا والعكس، فيما يتجاهل المركز الرئيسي بالعاصمة عدن".

وقال المصدر لـ"الأمناء": "وصلت درجة الاستهتار بالمركز الرئيسي بعدن إلى درجة أن يقول مدير عام الفرع بالمكلا إنه يريد توجيهات من الخنبشي، وسيرد على مطالب المركز الرئيسي بعدن بتوريد الايرادات".

وأضاف: "قيادة الهيئة العامة للشؤون البحرية بالعاصمة الجنوبية عدن (المركز الرئيسي) خاطبت نائب رئيس الوزراء سالم الخنبشي بخمس مذكرات، ولكنهُ لم يرد عليها نهائيًا".

وتابع: "مع العلم بأن إيراد الهيئة البحرية إيرادا سياديا والهيئة سيادية تمثل السلطة البحرية في المياه الاقليمية اليمنية، ومصادرة إيرادها مخالفة للقانون والدستور وهذا يؤدي إلى إغلاقها وتوقف نشاطها".

مطالبة بفتح تحقيق مع فرع المكلا

في السياق، حصلت الهيئة الجنوبية لمكافحة الفساد برئاسة المحامي أكرم الشاطري، على مستندات تبين استيلاء القائم بأعمال مدير عام الشئون البحرية فرع المكلا على إيرادات الهيئة العامة للشؤون البحرية والتوريد نقدا بدلاً من التوريد لحساب الهيئة بالبنك.

وقالت إن: "محافظ حضرموت أوهم بأنها من إيرادات السلطة المحلية بحضرموت وبنفس الوقت لم يتم ادخالها لحساب السلطة المحلية بحضرموت لتأخذ الشئون البحرية حقها".

وأضافت: "علما أن فرع الشئون البحرية بالمكلا يمثل الهيئة لدى أربع محافظات (شبوة وحضرموت والمهرة وسقطرى)، ويتبع الهيئة العامة للشئون البحرية وهي هيئة سيادية ليس لها أي علاقة بالتبعية للسلطات الإدارية لأي محافظة".

وتابعت: "وقد علمت الهيئة بصدور تعميم من المركز الرئيسي للشؤون البحرية للشركات الملاحية بالتوريد لحساب الهيئة بعد استيلاء مدير فرع بالمكلا على الإيرادات عندما أجبر الشركات الملاحية بالدفع كاش خلافا للقانون، وهناك رسالة للسلطة المحلية بالبحسني للشركات الملاحية بالتوريد لفرع المكلا الذي قام مديره بحجز الإيرادات بعد ارغام الشركات الملاحية بالدفع كاش. أي أن هذه الرسالة مخالفة للقانون، حيث قام مدير فرع الشئون البحرية بإيهام البحسني بأن هذه الإيرادات تخص حضرموت بينما الشئون البحرية هيئة سيادية وفرع المكلا يمثل الشئون البحرية في أربع محافظات (شبوة وحضرموت والمهرة وسقطرى)".

واستطردت: "يعني قام مدير فرع المكلا بتضليل البحسني، مع العلم أن مدير فرع المكلا لم يورد المبالغ لحساب السلطة المحلية لمحافظة حضرموت حتى تتم مطالبته، بل ظل مدير فرع المكلا محتجز لها، وأكد ذلك رسالة وزير المالية للوزراء والمحافظين بالتوريد للحسابات المختصة وان غير ذلك مخالف للقانون".

وقالت الهيئة الجنوبية لمكافحة الفساد: "رسالة أخرى من المركز الرئيس بالشئون البحرية للخنبشي نائب رئيس الوزراء والمكلف بوزارة النقل بخصوص مخالفات مدير فرع المكلا، إلا ان الخنبشي وللأسف لم يتجاوب ابدا مع رسالة الهيئة له، وكان من المفترض أن يقوم بإيقاف مدير فرع المكلا بحسب صلاحياته، إلا ان ذلك لم يحدث".

لماذا تُحتجز الإيرادات؟

واضافت هيئة مكافحة الفساد: "يشار إلى أن المبلغ الذي تم الاستيلاء عليه يتجاوز (٢٢٥) ألف دولار، والرسالة منسوخة لجهات عديدة، وكذلك قرار تشكيل لجنة للتحقيق مع القائم بأعمال مدير عام فرع المكلا، حيث قامت اللجنة باستدعائه مرتين ولكنه رفض الحضور للتحقيق، وطالبت الهيئة النائب العام بالتوجيه إلى نيابة الأموال العامة بحضرموت بفتح تحقيق ومباشرة إجراءاتها وفقا والمستندات المرفقة من هيئة مكافحة الفساد الجنوبية".

نهب المال العام

بدوره، قال الناشط الحضرمي حداد عبد القادر الكاف عبر صفحته في الفيسبوك: "جهل الكثيرين من قيادات الدولة للقوانين واللوائح القانونية - ممن يتولون مناصب رفيعة في الدولة - يفتح الثغرات للمُدراء والموظفين ويُسهّل لهم عملية نهب المال العام مُستغلين في الوقت ذاته الظروف الراهنة والمشهد السياسي المُرتبك، والفساد المهول في أروقة الدولة ومكاتبها التنفيذية".

وأضاف: "وقفنا على هذا في حضرموت، ورأينا كيف يتم استغلال سذاجة وجهل بعض المسؤولين الحضارم في الحكومة أو من في رأس السلطة المحلية من قبل المدراء والموظفين بالسلطة المحلية لنهب المال العام باسم حضرموت، وذلك من أجل تمرير أجندات لا تخدم حضرموت أساساً، بل تعمل على هدر حقوق حضرموت وتمكين الأعداء منها ومن ثرواتها و إيراداتها".

وتابع: "إضافة إلى الولاء والتبعية السياسية لهؤلاء المسؤولين الحضارم في الدولة والتي لا تتوافق وإرادة الشعب الحضرمي إطلاقاً، نجدها كذلك تسهم بشكل فعّال في خدمة العابثين والمتلاعبين بالأجندة من المُدراء والموظفين الذين باعوا أنفسهم ولا مانع عندهم من بيع حضرموت لأجل مصالح شخصية مؤقتة!".

واستطرد: "إنني أُحذّر المسؤولين الحضارم في حكومة تصريف الأعمال - الحالية - من الاستمرار بهذه السياسة وعليهم أن ينتبهوا ويصححوا الأخطاء التي قاموا بها قبل ما يقع الفأس في الرأس".

وأكمل: "وستستمر حلقات كشف فساد الطابور الخامس الذين يسعون لخلق وإدارة الأزمات بمحافظة حضرموت والجنوب الحر، وكل الخونة والمندسين في حضرموت، الذين يهدفون لإبقاء حضرموت تحت هيمنة الهوامير والمتنفذين".